محامون من أجل
إدارة سليمة

مُلخص

مؤشر الشفافية 2021

فحص مواقع الإنترنت التّابعة للسلطات المحليّة العربيّة، إدارة صفحات
في مواقع التواصل الاجتماعي ومنشورات السلطات حول قضايا البيئة

ركب الشَّفافيّة يتقدم (ببطء)

يعتبر مبدأ الشفافية أحد الأسس المركزية للحكم الديمقراطي العصري. كما تعتبر الشفافية إحدى أهم الوسائل لضمان إدارة سليمة للسلطة، حيث أن منتخب الجمهور أو الموظف يؤدي مهامه وهو على دراية أن الجمهور مطّلع على مجريات الأمور.

رغم أن ما يتناوله مؤشر الشفافية للعام الخامس على التوالي - تفعيل موقع إنترنت للسلطة المحلية وتزويده بمعلومات أساسية، يبدو بديهيًا في عصرنا، إلّا أن النتائج تظهر عامًا تلو آخر أن سلطاتنا المحلية تسير ببطء في هذا المضمار. حتى اليوم، تخفق الكثير من السلطات بتفعيل موقع إلكتروني تنشر فيه معلومات ومستندات أساسية لا يتطلب نشرها أي مجهود خاص، فيما عادت ثلاث سلطات في السنة الأخيرة لتعمل بدون موقع إلكتروني.

هذا العام، وكجزء من نشاط "محامون من أجل إدارة سليمة" بالشراكة مع جمعيات أخرى لضمان تطبيق القوانين المتعلقة في مجال البيئة في السلطات المحلية، قررنا تسليط الضوء على هذا الجانب. تبيّن وأنه وعلى خلاف الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والمناخ، الموضوع غائب تمامًا (إلا في حالات نادرة جدًا) عن مواقع السلطات المحلية.

فحصنا كذلك موضوع تفعيل السلطات لصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي، ليتبين واقع معاكس تمامًا. الغالبية الساحقة من السلطات تولي أهمية لهذا النوع من النشر، الّذي في الغالب يظهر بشكل دعائي، مريح للسلطة، يعكس الجوانب البرّاقة، بل ويصل حد الدعاية الانتخابية في بعض الحالات. الانشغال بشبكات التواصل من قبل سلطات عديدة وإهمال أهم وأبسط الواجبات في المواقع الإلكترونية يظهر ضعف الادعاء بشح الميزانيات والموارد الّذي تتذرع به بعض السلطات لتبرير تقاعسها.

رغم ذلك، لا شك أنه بالمجل هناك تقدم ما وإن كان بوتيرة بطيئة. مواقع السلطات تنتقل بين الفترة والأخرى إلى مستوى مهني أعلى وتتطور لتنشر معلومات أكثر. كما ونتفاءل من بعض المؤشرات الإيجابية والخطوات المباركة الهامة، مثل نشر بعض السلطات لقائمة أصحاب الرواتب الأعلى من بين أصحاب المناصب، اتفاقات لمنع تضارب مصالح في عمل كبار الموظفين، اتفاقات ائتلافية وغيرها... على أمل أن تتطور هذه البوادر لتصبح نهجًا عامًا في كافة السلطات المحليّة العربيّة، وأن تشكل معطيات هذا التقرير وما يرافقه من توجهات للسلطات محفزًا وأداة عمل مجدية.

نضال حايك، محامٍ
مدير عام، جمعيّة "محامون من أجل إدارة سليمة"

محمد قدح، محامٍ
مدير مشروع "مؤشر الشفافيّة 2021"

لم تحصل أي سلطة محلية على علامة أعلى من 65%

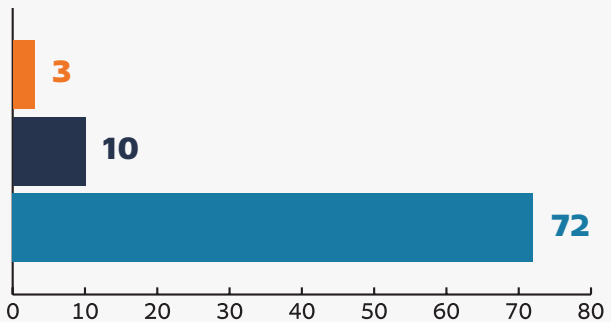

10 سلطات فقط حصلت على علامة تتراوح بين 50% و 65%

72 سلطة حصلت على علامة ما دون ال 50%

3 سلطات بدون موقع إنترنت

نشرت السلطات بالمعدل فقط 33% من المعلومات

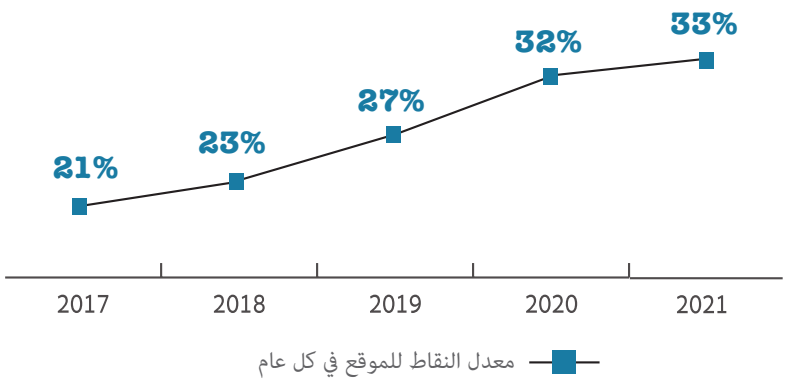

ارتفاع تدريجي مستمر في النّتيجة النّهائية الإجمالية لمؤشر الشّفافية

ملخص النتائج النهائية

السلطة المحلية	تقييم عام 2021	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
البطوف	25%	-6%
البعنة	14%	-1%
البقيعة	30%	6%
الجش	29%	1%
الرامة	21%	4%
الرينة	37%	26%
الزرازير	16%	0%
الطيبة	50%	16%
الطيرة	25%	3%
الغجر	22%	-10%
الفريديس	16%	5%
القسوم	33%	8%
اللقية	28%	13%
المشهد	38%	2%
المغار	40%	1%
الناصرة	44%	24%
أبو سنان	28%	6%
أبو غوش	24%	-24%
أم الفحم	63%	7%
إعبلين	52%	-3%
إكسال	30%	-31%
باقة الغربية	34%	-4%

السلطة المحلية	تقييم عام 2021	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
بستان المرج	-	-28%
بسمة	37%	5%
بسمة طبعون	22%	2%
بعينة نجيدات	46%	-14%
بقعاثا	25%	-6%
بيت جن	33%	11%
بئر المكسور	34%	12%
تل السبع	22%	-15%
جت	44%	0%
جديدة المكر	18%	13%
جسر الزرقاء	24%	-13%
جلجولية	28%	-13%
جولس	29%	27%
حرفيش	14%	5%
حورة	32%	-5%
دالية الكرمل	36%	-10%
دبورية	38%	3%
دير الأسد	52%	6%
دير حنا	43%	16%
رهط	51%	9%
زيمر	-	-12%
ساجور	16%	-8%

السلطة المحلية	تقييم عام 2021	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
سخنين	45%	12%
شبلي أم الغنم	29%	-8%
شعب	30%	-10%
شفاعمرو	27%	-3%
شقيب السلام	43%	-8%
طرعان	36%	3%
طلعة عارة	38%	-12%
طمرة	41%	13%
طوبا الزنغرية	-	-12%
عرابة	52%	25%
عرعرة	30%	10%
عرعرة النقب	47%	4%
عسفيا	30%	-1%
عيلبون	24%	5%
عيلوط	33%	7%
عين قنيا	48%	-8%
عين ماهل	36%	5%
فسوطة	42%	26%
قلنسوة	22%	8%
كابول	43%	-5%
كسرى سميع	54%	2%
كسيفة	45%	2%

السلطة المحلية	تقييم عام 2021	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
كعبية طباش حجاجرة	14%	-9%
كفربرا	44%	-2%
كفرقاسم	44%	16%
كفرقرع	55%	5%
كفركما	47%	-10%
كفركنا	30%	1%
كفرمندا	38%	16%
كفرياسيف	49%	3%
كوكب أبو الهيجاء	51%	-5%
مجد الكروم	41%	-5%
مجدل شمس	42%	6%
المزرعة	19%	4%
مسعدة	29%	-11%
معليا	20%	-8%
نحف	55%	17%
واحة الصحراء	39%	-10%
يافة الناصرة	39%	-1%
يانوح جث	24%	5%
يركا	11%	6%

80%
من السلطات لم تنشر ميزانيتها السنوية!

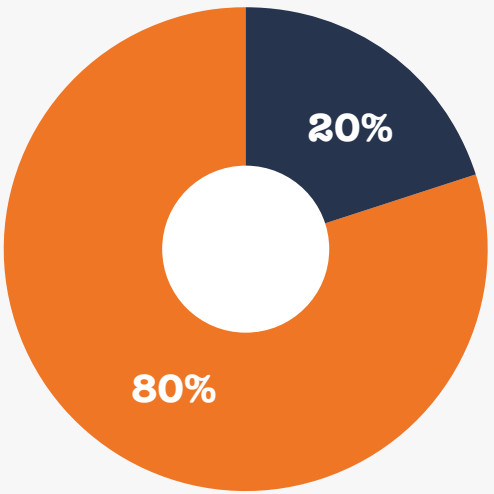

السلطات الّتي قامت بهذا الواجب

السلطات الّتي لم تقم بهذا الواجب أبدًا

تحسن في مجال تسجيل الجلسات ونشرها

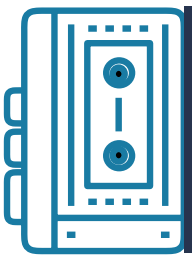

نسبة السلطات الّتي لم تنشر أي جلسة انخفضت من 67% في 2020 إلى 55% في 2021

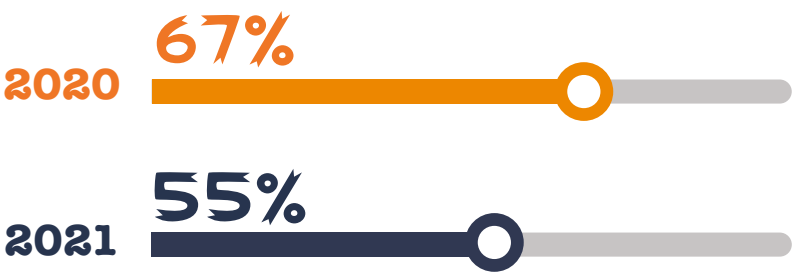

حضور بارز في مواقع التواصل الاجتماعي

نحو 92% من السلطات تدير صفحة واحدة على الأقل على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك

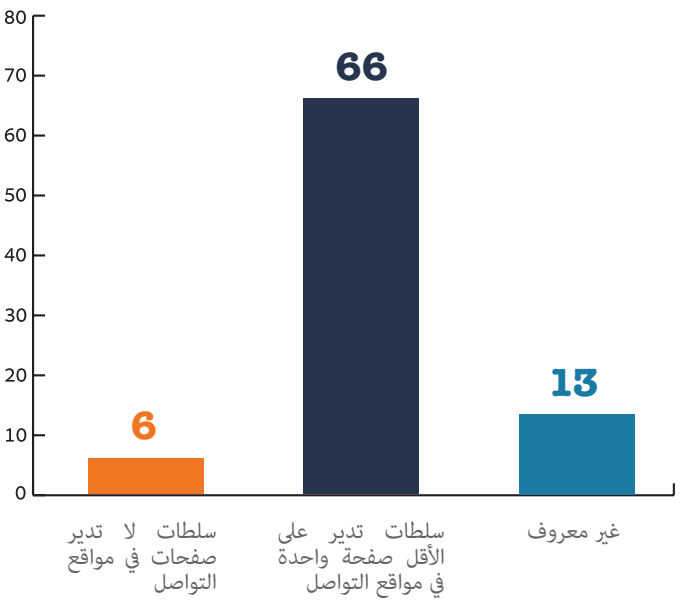

موضوع البيئة شبه غائب!

نحو 97% من السلطات لم تنشر معلومات ملزمة بنشرها في مجال البيئة

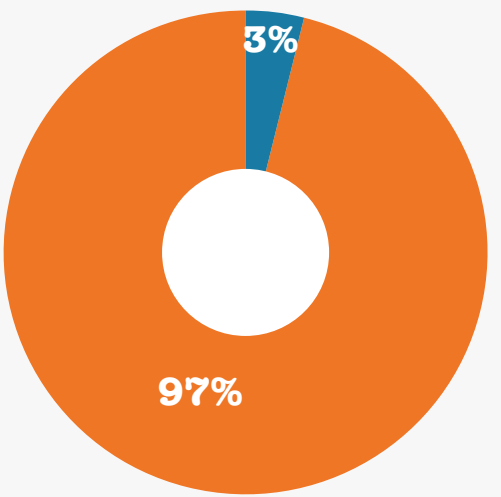

السلطات الّتي قامت بهذا الواجب بشكل كامل أو جزئي

السلطات الّتي لم تقم بهذا الواجب أبدًا

مؤشر الشفافية 2021 – إخفاق، توجهات، وبوادر تحسن

النّتائج، كما في كل عام، تقودنا إلى الاستنتاج بأنّ السّلطات المحليّة العربيّة، باستثناء بعضٍ منها، لا تتعامل مع واجب الشَّفافيّة الملقى عليها بجدّيّة كاملة - بناء على الفكرة الأساسية بأن السلطة مؤتمنة ومسؤولة تجاه الجمهور وبالتّالي عليها مكاشفته بمختلف نشاطاتها ومعلوماتها، ولا نرى مجموعة سلطات واضحة تحافظ على مستوى لائق من الشفافية.

نرى تناقضًا بين التقاعس عن إدارة موقع محتلن للسلطة من جهة، وبين التسابق في إدارة صفحات على مواقع التواصل من جهة أخرى. ربما يعود ذلك لعدم وجود تعليمات واضحة بشأن مواقع التواصل، فتستثمر السلطة بهذا النشر المريح، الّذي يتركز في منشورات إيجابية ذات طابع احتفالي، بدلًا من نشر تقارير مالية، تقارير مراقب وغيرها من المعلومات الّتي قد تكشف عن قصور وتستدعي الانتقاد من قبل الجمهور.

مجال البيئة شبه غائب من مواقع السلطات، إلّا أن الأمر قد يعود إلى مشكلة أعمق، وهي عدم وجود نشاطات على أرض الواقع في هذا المجال، وبالتّالي ليس للسلطة ما تنشره!

رغم كل ذلك، هنالك تقدم تراكمي في مجال الشفافية في السنوات الأخيرة، وبوادر تحسن في نشر معلومات حول قضايا كانت مهمشة إلى حد كبير. متابعة مواقع بعض السلطات (وإن كانت قليلة) تبعث التفاؤل، أولًا، لأن السلطة تعمل وفق ما يلزم به القانون وتوفر بذلك خدمة هامة لمواطنيها، وثانيًا، لأن في ذلك رسالة لسلطات أخرى أن العمل بشفافية ليس بالمستحيل وليس مهمة مضنية، وهذا من شأنه تشجيع تلك السّلطات على "قبول التّحدّي" والاستعانة بهذا التّقرير كمُحفّز لتحسين عملها في مجال الشَّفافيّة.

"حين تصير الأشياء في الضوء، تستنير بأشعة الشمس، تتطهر، أما عندما تظل في العتمة، فإنها تتعفن، وتنبعث منها رائحة كريهة.."

– حنا مينا

محامون من أجل

إدارة سليمة

هاتف: 04-6565090

فاكس: 04-6565089

عنوان البريد: ص.ب. 50971, الناصرة 16000

البريد الإلكتروني: Office@LawGG.org

موقع الإنترنت: www.LawGG.org

صفحة الفيسبوك: Lawyers for Good Governance